AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع الرابع والأربعون
29 ديسمبر 2005
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(XLIV)
الأصل: فرنسي

تقرير موجز عن الوضع الأمني في جمهورية إفريقيا الوسطى وعن زيارة بعثة الاتحاد الإفريقي إلى المنطقة

تقرير موجز عن الوضع الأمني في جمهورية إفريقيا الوسطى وزيارة بعثة الاتحاد الإفريقي إلى المنطقة

أولا ـ **مقدمة**

1. في أعقاب صدور معلومات تفيد بتدهور الوضع الأمني شمال جمهورية إفريقيا الوسطى ونزوح أعداد كبيرة من السكان نحو جنوب تشاد، قام رئيس المفوضية بإيفاد بعثة معلومات إلى جمهورية إفريقيا الوسطى (بانغي) وتساد (نجامينا وشمال تشاد) والكاميرون (ياوندي) وذلك لجمع معلومات موثوق بها حول الأحداث التي تقع فيها والقيام مع سلطات البلدان المعنية ببحث الجهود المبذولة لمواجهة هذا الوضع وأشكال الدعم التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الإفريقي.

2. ترأس البعثة التي زارت المنطقة من 25 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2005، السفير بيير بيري، كبير الموظفين السياسيين بمكتب الاتحاد الإفريقي في كنشاسا وشارك فيها موظفون مدنيون وعسكريون من المفوضية. قامت البعثة بجمع المعلومات من خلال لقاءات نظمت مع السلطات الحكومية (المدنية والعسكرية للبلدان الثلاثة) ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض وكذلك من خلال المحادثات المباشرة التي أجرتها مع اللاجئين. وقد قدم بعض من تم التحدث إليهم أدلة موثقة.

3. وعليه، أجرى الوفد في بانغي مقابلات مع وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية ووزير الداخلية المكلف بالأمن القومي ووزير المالية والميزانية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان وقائد القوات المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

4. وفي تشاد، عقدت البعثة جلسات عمل مع وزير الدفاع ووكيل وزارة الإدارة الإقليمية وسفيري فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمنسق الإنساني ومنسق منظومة الأمم المتحدة. زار الوفد برفقة ممثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين جنوب تشاد وتحديدا مخيمي بيارونغو وأمباكو للاجئين الواقعين في مقاطعتي مارو وغوري وأجرى محادثات مع مسئولي المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمات الإنسانية غير الحكومية وكذلك مع اللاجئين.

5. وفي ياوندي، استقبلت البعثة من قبل المفوض العام للأمن القومي ووكيل وزارة الدفاع ومدير التنظيم الإقليمي بوزارة الإدارة الإقليمية والمدير العام للأبحاث الخارجية وممثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

ثانيا ـ **سياق المهمة**

6. شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أوصل الجنرال فرانسوا بوزيزي إلى سدة الحكم، فترة انتقالية استغرقت 27 شهرا تم خلالها اعتماد قانون انتخابي جديد وعدد من النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الانتخابات. كما تم اعتماد دستور جديد في استفتاء نظم في 5 ديسمبر 2004 وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مارس ومايو 2005. انتخب الجنرال بوزيزي رئيسا في ختام الجولة الثانية وحصل تحالف الأحزاب السياسية المؤيدة له على الأغلبية في البرلمان.

7. وسعيا لتقييم الوضع العام بعد الانتخابات وفي أعقاب تشكيل المؤسسات الجديدة، قمت بإيفاد مبعوثي الخاص، صدوق فايالا إلى بانغي وانجامينا من 15 إلى 22 يونيو 2005. وقد قرر مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثالث والثلاثين المنعقد في 24 يونيو 2005 بأديس أبابا، رفع قرار التعليق الذي كان قد اتخذ ضد جمهورية إفريقيا الوسطى في 17 مارس 2003 في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في 15 مارس 2003.

8. وعليه، باشرت بعثة المعلومات مهمتها بعد عودة الشرعية الدستورية إلى هذا البلد. وهذا الوضع الجديد قد مكن من تحسين المناخ السياسي وبعث الأمل في عودة الاستقرار والنشاط الاقتصادي إلى البلاد. غير أن الوضع الأمني الهش تدهور فجأة منذ يونيو 2005، قبل فترة وجيزة من تنصيب الرئيس بوزيزي في 11 ينويو 2005. وقد تسبب هذا الوضع الأمني غير المستقر في مغادرة أعداد كبيرة من السكان في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى ديارهم واللجوء إلى جنوب تشاد. ويقدر عددهم بما بين 12000 و15000 شخص انضموا إلى 30000 مواطن من إفريقيا الوسطى كانوا قد لجئوا إلى تشاد في عام 2003 فرارا من تجاوزات حركة التمرد.

ثالثا - **خلاصة المقابلات**

ألف - **الوضع الأمني**

9. يتبين من مختلف اللقاءات التي أجرتها البعثة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون أن مقاطعات جمهورية إفريقيا الوسطى المتاخمة للحدود مع الكاميرون وتشاد هي التي تعاني، بشكل أكبر، من انعدام الاستقرار الذي ينظر إليه، بدون تمييز، على أنه من فعل العصابات المسلحة "المجهولة" أوقطاع الطرق أواللصوص. ويقوم بعض اللصوص باختطاف أطفال الرعاة وطلب فدية باهظة. ويبدو أن جميع من تحدثت إليهم البعثة حرص على التمييز بين قطاع الطرق الساعين وراء المال، الذين يهاجمون وينهبون المسافرين والرعاة والقرى وبين العصابات المسلحة التي غالبا ما ترتدي

الزي العسكري والتي، على ما يقال، لها مطالب سياسية وتنفذ أعمال تجنيد قسرية علاوة على التجاوزات وأعمال السرقة التي ترتكبها.

10. على الحدود مع الكاميرون، تستهدف الهجمات أساسا الرعاة من قبيلة "بوروروس" الذين يتواجدون على شطري الحدود بين البلدين. وهؤلاء الرعاة من جمهورية إفريقيا الوسطى غادروا مناطقهم الأصلية للرعي مع ماشيتهم متوجهين إلى الكاميرون دون أن يشكلوا مخيمات للاجئين.

11. أما المشاكل الأكثر خطورة، فتحدث في الحدود مع تشاد حيث تم تسجيل 5 هجمات مسلحة منذ يونيو 2005. ويتم تنفيذ هذه الهجمات بالأسلحة الحربية من قبل مجموعات مصممة على زرع الخوف بين السكان الذين، على ما يقال، ينظرون إليهم على أنهم من مؤيدي الرئيس السابق أنج فليكس باتاسي.

12. وبينما تؤكد غالبية السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى أن هذه المجموعات المسلحة مكونة من قطاع الطرق، فإن عددا آخر ممن تحدثت إليهم البعثة يشير إلى أنها، على ما يقال، مكونة من أعضاء سابقين في وحدة الأمن الرئاسي للرئيس السابق آنج فليكس باتاسي و"المحررين السابقين" وهم أعضاء مسرحون من حركة التمرد السابقة للجنرال بوزيزي يشعرون بخيبة الأمل تجاه المكافأة التافهة التي خصصت لهم بعد وصول الجنرال بوزيزي إلى السلطة.

13. يرى ممثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين في بانغي أيضا أن السبب الآخر في انعدام الأمن هو الانتجاع المفرط لرعاة الأبقار التشاديين الذين لا يحترمون الممرات التقليدية للماشية. وفي ظل عجزهم أمام الرعاة المسلحين، يشاهد المزارعون في إفريقيا الوسطى تدمير حقولهم ومحصولاتهم الزراعية. وهذا الوضع يزيدهم فقرا ويدفعهم إلى الهجرة.

14. لمجابهة حالة انعدام الأمن المتفاقمة، قامت السلطات في إفريقيا الوسطى بنشر وحدات من القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى في المناطق المتضررة. ويتبين من تقييم الوضع أن عدد القوات الذي تم نشره لا يكفي لمجابهة هذا الوضع نظرا لجسامة التحدي. كما أنه، على ما يقال، غير مجهزة بشكل جيد وغير عالية المعنويات. ويتم سد هذا النقص بالدعم الذي تقدمه من حين لآخر عناصر من الجيش التشادي. أما فرنسا، فقد تعهدت بتزويد الحكومة بوسائل جوية لمكافحة انعدام الأمن.

15. من جانبها، نشرت الكاميرون جنودا على طول الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى لمنع التوغلات داخل حدودها. ومن جهة أخرى، نشرت القوات المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وحدات في بوزوم وبرييا إضافة إلى الترتيبات الأمنية في مدينة بانغي.

16. وفي الإطار الإقليمي، عقدت تشاد والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى اجتماعا في ياوندي حول الأمن عبر الحدود يومي 25 و26 أغسطس 2005 تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى. وقد بحث الاجتماع أسباب انعدام الأمن عبر الحدود وكذلك مظاهره وآثاره على سكان البلدان الثلاثة.

17. لمواجهة هذا الوضع، تم اقتراح الإجراءات التالية: نشر وحدات على الطرق وفي المناطق المعرضة للخطر وتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن على الأرض (العدد ووسائل النقل والاتصالات وخدمات الاستعلامات) وإشراك السلطات الإدارية والتقليدية المحلية في توعية السكان وجمع المعلومات فضلا عن تكثيف تبادل المعلومات الأمنية والإبلاغ مسبقا بالعمليات المقرر تنفيذها على الحدود مع إمكانية تبادل ضباط الاتصال واستخدام وسائل جوية للمراقبة وتفعيل اللجان المشتركة. كما تمت التوصية بتعزيز الاتصالات بين السلطات عبر الحدود (السلطات الإدارية وسلطات قوات الدفاع والأمن) وتكثيف تبادل المعلومات وتنفيذ دوريات وعمليات مشتركة وإجراء تقييم دوري للوضع الأمني على الحدود.

18. على الأمدين المتوسط والطويل، تنص الإجراءات المقترحة على دعم المنظمات الدولية والإقليمية، لاسيما منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. ويمكن أن يتمثل هذا الدعم في تسهيلات مالية أو لوجستية أو عملية (الاتصالات ووسائل جوية للمراقبة) وكذلك في توفير خبراء عسكريين أو مدنيين في المجالات التي سيتم تحديدها.

19. سعيا لتنفيذ ومتابعة الإجراءات المقررة، اقترح تشكيل لجنة ثلاثية تتكون من مسئولي الدفاع والأمن وكذلك السلطات الإدارية المحلية على أن تتولى تحليل الوضع الأمني وتحديد الإمكانيات المالية والبشرية والمادية التي يجب تعبئتها.

20. في ختام الاجتماع الثلاثي، اجتمعت تشاد والكاميرون على المستوى الثنائي من 17 إلى 20 أكتوبر 2005. ومن المقرر عقد اجتماع آخر بين الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى في الأيام المقبلة.

باء - **الوضع الإنساني**

21. مكن الدعم اللوجستي لبعثة المفوضية السامية لشئون اللاجئين بعثة الاتحاد الإفريقي من زيارة موقعين للاجئين.

22. موقع يارونغو (مديرية مارو، مقاطعة غراند سيبا): يأوي موقع يارونغو الواقع بالقرب من الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى ما يناهز 15000 لاجئ من إفريقيا الوسطى منذ عام 2003. وتدريجيا، تم تبديل الخيام الخفيفة للمفوضية السامية لشئون اللاجئين بقوالب رملية بل وقد أصبح الموقع في مظهر قرية تشادية عادية. وإن 90 % من لاجئي يارونغو هم من المزارعين الذين يمارسون الزراعة للاستهلاك المعيشي تكميلا للمواد الغذائية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي. كما أن الموقع مزود بمركز صحي ومدرسة وعدد من الآبار إضافة إلى سوق. ويعيش اللاجئون في بيئة مستقرة ولكنهم قلقون من التوزيع غير المنتظم للأغذية من قبل برنامج الأغذية العالمي وإمكانية وضع حد لهذه المساعدة.

23. موقع أمبوكو (مقاطعة غوري): إلى جانب اللاجئين الذين وصلوا إلى هذا الموقع في 2003 والبالغ عددهم 16000 شخصا، هناك عدد آخر من اللاجئين الذين وصلوا إلى الموقع منذ يونيو 2005 ويبلغ عددهم ما بين 12000 و15000. والموقع قريب من مدينة ماركوندا في إفريقيا الوسطى، التي تعرضت لهجمات مسلحة في 27 سبتمبر 2005. كما أن الموقع جاوز سعتها الاستيعابية السكانية، مما دفع المفوضية السامية لشئون اللاجئين إلى أن تقترح، بالاتفاق مع السلطات التشادية، إنشاء موقع جديد في "غونجي" على أن يأوى 15000 شخصا.

24. تتولى المفوضية السامية لشئون اللاجئين إدارة الموقعين وكذلك حماية اللاجئين، بالتعاون مع السلطات التشادية والمنظمات غير الحكومية. وتعمل في الموقعين منظمات غير حكومية مثل منظمة (أفريكان كونسرن) ومنظمة "كير" إفريقيا ومنظمة التعاون الدولي (كوبي) ومنظمة أطباء بلا حدود الهولندية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومنظمة الصليب الأحمر التشادية. وفيما يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير المواد الغذائية، تهتم المنظمات غير الإنسانية بمسائل البيئة والتعليم والصحة وتوفير المياه وتوزيع الأغذية والأدوات المنزلية وغيرها. ومع التدفق الجديد للاجئين، تزايدت الحاجات إلى الأغذية والخيام والأدوات المنزلية، التي فاقت قدرات المفوضية السامية لشئون اللاجئين. وفضلا عن الاهتمام باللاجئين الجدد، فقد عبر اللاجئون في أمبوكو عن حاجتهم إلى الآلات الزراعية والبذور ومدخلات الزراعة.

25. غير أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين تواجه صعوبات للحصول على جميع الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين الذين يتزايد عدهم بشكل مستمر، علما أن النداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي لم تلق الترحيب المطلوب. وفي هذا السياق، فإن زيارة بعثة الاتحاد الإفريقي قد بعثت نوعا من الأمل في النفوس.

جيم - **الوضع الاقتصادي والاجتماعي**

26. يجب النظر في حل المشاكل الأمنية والإنسانية والاجتماعية المشار إليها سابقا في إطار الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تشهدها جمهورية إفريقيا الوسطى منذ أكثر من عقد. وقد أثرت هذه الأزمة سلبا على ركائز الاقتصاد وتسببت في تدهور البنى التحتية وقلّصت قدرة الدولة على تولى مسئولياتها وأضعفت جميع المؤسسات الوطنية. وبالفعل، فلم تتمتع السلطات المتمخضة عن الانتخابات إلا بفترة سماح قصيرة.

27. لم تمكن المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية التي بدأت في يناير 2004 من إبرام اتفاقات أوالتوصل إلى النتائج المنشودة. غير أن صندوق النقد الدولي صادق على اعتماد مالي قيمته 8,2 ملايين دولار أمريكي في يوليو 2004 في إطار برنامجه للمساعدة الطارئة في فترة ما بعد النزاعات. وهذا الاعتماد كان مشروطا بتخفيض حجم الرواتب ومكافحة الرشوة وتحقيق مستوى كاف لتعبئة الموارد الداخلية.

28. لاحظ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ختام مهمة تقييم مشتركة قاما بها في يوليو 2005 ارتفاع حجم الرواتب وانخفاض مستوى الإيرادات. كما قامت المؤسستان بهمة أخرى في سبتمبر 2005 مكنت السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى ومصالح صندوق النقد الدولي من التوصل إلى تفاهم بشأن برنامج من شأنه أن يحظى بالمساعدة الطارئة المخصصة لفترة ما بعد النزاعات. كما لاحظت البعثة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انتعاشا خفيفا للنشاط الاقتصادي ورحبت بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن المالية العامة وإدارة حجم الرواتب.

29. من جهة أخرى، قدمت المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا مساعدات مالية لجمهورية إفريقيا الوسطى. إلا أن هذه المساعدات المحددة لم تمكن الحكومة من حل توترات الميزانية التي تتم مواجهتها. وقد أفضت هذه الحالة إلى تراكم متأخرات رواتب الموظفين مع ما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية وسياسية. كما أن حالة الاقتصاد لا تمكن الحكومة في جمهورية إفريقيا الوسطى من نشر عدد كاف من القوات في المناطق الشمالية لمجابهة انعدام الأمن. وتعقد حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى آمالا كبيرة على دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإنها تود أن يتدخل الاتحاد الإفريقي لصالحها لدى الجهات المانحة حتى يتم النظر في حالة جمهورية إفريقيا الوسطى بعناية ومرونة أكبر.

رابعا ـ **الملاحظات والتوصيات**

30. لم يكن بإمكان البعثة إقامة الحجج بشكل واضح على أن انعدام الأمن السائد باستمرار في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى هو نتيجة لتمرد في طور التشكل. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن هناك، على ما يقال،

عددا من الجنود الموالين للرئيس السابق آنج فليكس باتاسي ضمن منفذي الأعمال المسلحة التي تنفذ في المناطق المتضررة. ومن جهة أخرى وحسب ما يقال، فإن "المحررين السابقين" الذين يقولون إن الرئيس بوزيزي تخلى عنهم يشاركون في جميع الأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى.

31. مهما يكن من أمر، فإن الطابع المهني للعمليات على الأرض التي تنفذ باستخدام نقاط حراسة وممرات للانسحاب وإجلاء الجرحى، يشير إلى أن منفذي هذه الأعمال قد لا يكونون مجرد لصوص وقطاع طرق. كما أن المناطق المتضررة من انعدام الأمن تشهد، على ما يقال، حضور منشقين عن الجيش التشادي. أضف إلى ذلك أن الأسلوب العملي الذي تتبعه المجموعات المسلحة التي تتنقل سيرا على الأقدام يوحي بأنها ربما تقوم بأعمال تجنيد تمهيدا لأعمال واسعة النطاق تخطط لتنفيذها لاحقا. وإزاء هذا الوضع، تبدو القوات المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا التي لا يتجاوز قوامها 380 عنصرا محدودة.

32. بناء على ما سلف، فإن من الأهمية بمكان مضاعفة الجهود من أجل إعادة الأمن، بما في ذلك من خلال تعزيز القوات المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. غير أن أي مبادرة من هذا القبيل ينبغي أن يتم النظر فيها في منظور إقليمي. ومن جانبها، تقترح المفوضية مواصلة وتكثيف مشاوراتها مع دول المنطقة لبحث السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة جمهورية إفريقيا الوسطى على تجاوز الصعوبات التي تواجهها. وقد تتمثل هذه المساعدة في توفير الخبرة من الدول الأعضاء.

33. يقتضي وضع لاجئي إفريقيا الوسطى البالغ عددهم 40000 شخصا والمقيمين حاليا في جنوب تشاد عملا طارئا من المجتمع الدولي. وأوجه نداءا ملحا إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأن تقدم الدعم اللازم للسكان المعنيين في تشاد. كما أن من الأهمية بمكان أن تبادر مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى نشر التوعية المتواصلة بهذا الخصوص.

34. علاوة على هذه الجهود القصيرة المدى، فإن التحديات التي يجب مواجهتها في جمهورية إفريقيا الوسطى تحديات ذات طابع اقتصادي ومالي.ويعتمد نجاح الإجراءات الأمنية والسياسية التي تهدف إلى مكافحة انعدام الأمن بشكل دائم على حل المشاكل المالية والاقتصادية. وبالفعل، فإن دعما اقتصاديا وماليا هاما قد يساعد على تخفيف التوتر الاجتماعي ورفع معنويات قوات الدفاع والأمن وإحياء العديد من المشاريع الإنمائية وإنعاش الأنشطة الاقتصادية وبعث الأمل مجددا في نفوس جميع السكان. وفي هذا الإطار وفي سياق أحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن المتعلق بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، أعتزم إيفاد فريق خبراء إلى جمهورية

إفريقيا الوسطى لإجراء تقييم للوضع الاجتماعي والاقتصادي وتقديم توصيات بشأن العمل الواقعي الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء للمساعدة على تعزيز التقدم الكبير المحرز على درب عودة السلام والاستقرار.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Peace and Security Collection

2005

Brief on the Security Situation in Central African Republic (CAR) and the Visit of an AU Mission to the Region

African Union Commission

Peace and Security

http://archives.au.int/handle/123456789/2538

Downloaded from African Union Common Repository